A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/1022
12 July 2006

ARABIC
Original: ENGLISH AND FRENCH

اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

الدورة السابعة والخمسون
جنيف، ٢-٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦
البند ٥(ب) من جدول الأعمال المؤقت

التقارير المقدمة عن عمل اللجنة الدائمة:

الميزانيات البرنامجية، والإدارة، والرقابة المالية والرقابة الإدارية

تقرير عن أعمال الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الدائمة (٧-٩ آذار/مارس ٢٠٠٦)

أولاً - المقدمة

١- افتتح الاجتماع رئيسُ اللجنة التنفيذية، سعادة السفير إيشيرو فوجيساكي (اليابان)، مرحباً بنائبة المفوض السامي وبمساعدتي المفوض السامي لشؤون الحماية والعمليات المعينتان حديثاً، فضلاً عن ترحيبه بالمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية من مختلف الأقاليم وبمراقبين آخرين.

ثانياً - بعثة الرئيس الميدانية إلى بوروندي

٢- قدم الرئيس تقريراً عن الزيارة التي قام بها إلى بوروندي خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦ وقدم وثيقة معلومات أساسية عن الزيارة. وقال إن بوروندي في مفترق طرق فيما يتعلق بإعادة التعمير خلال عام ٢٠٠٦، ودعا المجتمع الدولي إلى توفير الدعم لبوروندي، حيث تعمل مفوضية شؤون اللاجئين في واحدة من أهم عملياتها المتعلقة بإعادة اللاجئين. وبيّن الحاجة إلى تحسين التنسيق بين المنظمات الدولية المعنية وحث الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية على أن تبعث رسالة متسقة بهذا الخصوص إلى المجالس التنفيذية للوكالات ذات الصلة. وأعرب الرئيس عن امتنانه لحكومة بوروندي على حفاوة ضيافتها وتعاونها ولموظفي مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى على إسهامهم في البعثة.

ثالثاً – إقرار جدول أعمال الاجتماع الخامس والثلاثين وبرنامج العمل لعام ٢٠٠٦

٣- أُقِـــر جدول أعمال الاجتماع (EC/57/SC/CRP.1/Rev.2). كما أُقِر برنامج عمل اللجنة الدائمة لعام ٢٠٠٦ (EC/56/SC/CRP.2) بصـــيغته الـــتي اعـــتمدها الاجتماع المخصص للتخطيط الذي عُقِد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

رابعاً – الإدارة والمراقبة المالية والرقابة الإدارية والموارد البشرية

ألف – تقرير عما استجد في مجال الإصلاحات الإدارية

٤- عرضت نائبة المفوض السامي الدراسة المستفيضة التي أجرتها المفوضية لتوصيات المراجعة المستقلة لهيكل الإدارة العلـــيا الذي قامت به المجموعة الاستشارية `مانيت` (EC/57/SC/CRP.1/3)، وعرضت الهيكل التنظيمي المؤقـــت المســـتكمل لإبراز ما طرأ من تطورات على هيكل إدارة مفوضية شؤون اللاجئين. كما تناولت مبادرة التغـــييرات الرئيســـية التي يجري الاضطلاع بها، ملاحظةً أن المفوض السامي عيّن مديراً للتغيير الهيكلي والإداري كُلّـــف بإجـــراء مشاورات مع اللجنة التنفيذية خلال عملية التغيير. وقامت من ثمّ بتلخيص التدابير التي اتخذتها مفوضـــية شـــؤون اللاجئين خلال السنوات الماضية بغية تنفيذ الاقتراحات الواردة في تقرير `مانيت`، فضلاً عن الاستعراضات الأخرى مثل تلك التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وتوصيات مراجعي الحسابات.

٥- وأكدت الوفود دعمها للمبدأ الأساسي المتمثل في اعتبار مفوضية شؤون اللاجئين منظمة ميدانية وساندت سياسة عدم حدوث أي زيادة في العدد الإجمالي للوظائف في المقر الرئيسي. ورحبت وفود عديدة بمبادرة التغيير وأعربت عن دعمها للمدير الجديد المسؤول عن التغيير الهيكلي والإداري. وطُلب تقديم المزيد من المعلومات عن عـــدة نقـــاط، بمـــا في ذلك الهيكل التنظيمي؛ والربط بين اختصاصات المستشار الجديد وبين توصيات `مانيت` والموقـــف المـــالي الراهن للمفوضية على السواء؛ وكيفية وضع إصلاح المفوضية ضمن المبادرات الأوسع المتعلقة بإصـــلاح الأمم المتحدة. وشجّع أحد الوفود الجهات المانحة على تقليل طلباتها الحصول على تقارير حتى تساعد بذلك كبير المستشارين.

٦- ودعمـــت الوفود انتقال الصلاحيات إلى المواقع الميدانية، وأبدى كثيرون تحفظاتهم إزاء الحملات الميدانية لجمع التبرعات القائمة على التحفيز. وأشاد أحد الوفود بإنشاء الإدارة الجديدة المعنية بإعادة التوطين. وقام وفد آخر بحث المفوضية على التشاور مع الموظفين بشأن عملية التغيير، ولاحظ أن الاستعراض لا ينبغي أن يركز على توليد الدخل فقط، بل على خفض التكاليف أيضاً.

٧- ورحبـــت نائـــبة المفوض السامي بالدعم الواسع الذي وجدته مبادرة المفوض السامي المتعلقة بالتغيير. وشـــرحت سبب التشجيع على جمع التبرعات محلياً، وبيّنت تركيز بعض وكالات الأمم المتحدة على هذا الأمر، والتزام المفوضية بالقيام بمراقبة أفضل للشركاء المكلفين بالتنفيذ وبتحسين هياكل عملية صنع القرارات. وأشادت بالدعم المقدم لعمليات التقييم على أساس الاحتياجات وتعهدت بتقديم المزيد من المعلومات بهذا الشأن عام ٢٠٠٧.

٨- وأشـــارت المفوضـــة السامية المساعدة لشؤون الحماية إلى بعض الفوائد المتوقع تحقيقها من إعادة هيكلة إداراتي الحماية الدولية والعمليات، ملاحظةً أن من المبكر جداً التعليق على التأثيرات الشاملة على المستوى الميداني. وأوضحت أن عملية إعادة الهيكلة لم تؤد إلى تحقيق وفورات أو إلى زيادة عدد العاملين، وتوقعت أن من الممكن "تحقيق إنجازات أكثر بإمكانات أقل"، بما في ذلك بالنسبة لدور المفوضية الجديد في حالات النزوح الداخلي. ومن شـــأن إعادة الهيكلة تيسير إقامة صلات ميدانية أوثق، وعلى سبيل المثال في عملية ضمان الاستفادة بصورة أكثر اتساقاً واستراتيجية من إعادة التوطين في أمريكا اللاتينية. إن الرؤية على الأمد الطويل فيما يتعلق بتفعيل الحماية سوف تتأثر بنتيجة التغييرات الهيكلية. وفي غضون ذلك، كان من المهم تعزيز قدرة المفوضية في مجال توفير الحماية، بما في ذلك من خلال إنشاء مراكز ميدانية إقليمية للحماية، ومساعدة الممثلين بواسطة استقطاب الدعم الخارجي، وإقامة شراكات مع المنظمات الرئيسية.

٩- وأعرب مدير التغيير الهيكلي والإداري عن شكره للوفود على الدعم الذي قدمته، ولاحظ طلبهم إجراء مشاورات مستمرة ووثيقة في إطار المفوضية وخارجها. ومع تناوله لهذه الأهداف، وصف عملية التغيير بأنها حتمية من الناحية الأخلاقية ومن أجل البقاء. وتحدث عن الحاجة إلى ترشيد العمليات وإدارة القوة العاملة وشدّد على أنه سيُنعم النظر في العمل الذي أُنجز في مجال الإصلاح. وذكر أن التخطيط لميزانية عام ٢٠٠٧ قد بدأ وأنه لا بد من التفكير في كيفية إدخال تعديلات خلال عام ٢٠٠٧. ومن الجوهري بلا شك عدم التضحية بالأهداف المتوسطة والبعيدة الأمد بسبب القيود على الأمد القصير. كما قدّم للوفود آخر ما استجد من معلومات عن جهود المفوضية في مجال التدريب الإداري وفيما يتعلق بالموظفين في الفترات الفاصلة بين المهام.

باء – متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات

١٠- استعرض المراقب المالي متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات الأعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ (EC/57/SC/CRP.4). وكانت تلك محاولة أولى للاستجابة لطلبات الأعضاء المتعلقة بتقديم تقرير موجز يتسم بقدر كبير من التحليل ويبرز المسائل الرئيسية، والحالة العامة للتنفيذ، وتقييم المفوضية لنظم الرقابة الداخلية لديها. وقدم معلومات عن معدلات تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. ولاحظ أن المفوضية مدركة لضرورة وجود نظـــم أفضل لتقييم المخاطر والإدارة، وملتزمة بمواصلة جهودها الرامية إلى تحسين تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات.

١١- ورحبت الوفود بإمكانية الوصول إلى المعلومات الجديدة، بيد أنها رأت ضرورة تقديم المزيد من التفاصيل وحثّت المفوضية على إيجاد طريقة لإجراء المشاورات بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بطريقة أكثر انتظاماً. وطلب أحد الوفود بعض التعليقات المواضيعية عن كل عام بشأن ما لم يتم إنجازه. وتساءلت العديد من الوفود عن قيمة تقديم نسب مئوية لمعدلات التنفيذ، ورأت أن على المفوضية أن تركز بالأحرى على ما هو أهم.

١٢- ورحـــب مراقـــب الحسابات بتعليقات الوفود وتعهد بمراعاة التعليقات عند تناول آخر المستجدات في المستقبل. واعترف بأن عرض المستجدات هو عملية تتعلق بالكم وليس الكيف، واعتبر مع ذلك أن من المهم رصد معدلات التنفيذ.

جيم – عرض شفوي عما استجد في عمل مكتب المفتش العام

١٣- قدم المفتش العام ملخصاً للأنشطة التي اضطلع بها مكتبه منذ تقرير اللجنة التنفيذية السابق في تشرين الأول/أكتوبر والاجتماع الاستشاري غير الرسمي الذي انعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وأوضح أن الغرض من الاختصاصات المنقحة لمكتب التفتيش العام هو الاستجابة إلى الآراء التي أبدتها اللجنة عام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتعزيز استقلالية مكتب التفتيش. وتجسد الاختصاصات أيضاً التزام المفوض السامي بشكل حاسم بمبادئ الرقابة. ولضمان التكامل الفعال للتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مجال التحقيقات وعمليات التفتيش، صدرت مذكرة تفاهم بيّنت تقسيم المسؤوليات بين المكتبين. كما لفتت المفوضة السامية بالنيابة الانتباه إلى التدابير الجديدة للتصدي لسوء التصرف، بما في ذلك عمليات التفتيش المخصصة ونافذة المساءلة على شبكة الإنترانت التابعة للمفوضية.

١٤- وأعربت عدة وفود عن دعمها لاستمرار تدابير تعزيز دور ومهام مكتب المفتش العام، بما في ذلك ضمان حصول موظفي المكتب على الخبرة في مجال التحقيقات والحد من واجب تناوب الموظفين. وقُدمت عدة طلبات لتقاسم التقارير المتعلقة بأفضل الممارسات والمعلومات المتصلة بالخطوات المتخذة للتصدي للمشاكل المتكررة الواردة في تقارير مراجعة الحسابات. وما زال أحد الوفود يشعر بالقلق إزاء الازدواجية بين عمل المكتب وعمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛ وطلب وفد آخر الحصول على تقرير خطي عن أنشطة مكتب المفتش العام.

١٥- وذكّر المفتش العام الوفود بأن الاستعراض الشفوي الحالي هو تطور جديد لاستكمال التقرير السنوي التحريري الذي يقدّم للجلسة العامة للجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر؛ وعرض مع ذلك مشاركة الوفود في إجراء تحليل أكمل للممارسات والمشاكل الراهنة. وأكد من جديد أن المراد من مذكرة التفاهم المتعلقة بالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية هو تجنب ازدواجية الجهود وتعزيز التكامل. وفيما يتعلق بملاك الموظفين بالنسبة لمكتبه، أوضح أن الهدف هو الحصول على وظيفة خبير (غير خاضعة للتناوب) في كل واحدة من وحدتي التفتيش والتحقيق. وأوضح مدير شعبة العلاقات الخارجية، في رده على أحد الأسئلة، أن المفوضية ليست لديها سياسة تتعلق بحصص التوزيع الإقليمي للموظفين نظراً لعدم وجود أي اشتراكات مقتطعة من الدول الأطراف.

خامساً – الميزانيات البرنامجية والتمويل

ألف – الميزانيات البرنامجية والتمويل في عام ٢٠٠٥، والتوقعات بالنسبة لعام ٢٠٠٦

١٦- ذكرت نائبة المفوض السامي عند عرضها للوثيقة (EC/57/SC/CRP.5) أن عام ٢٠٠٥ كان الأكثر تحدياً من الناحية المالية منذ بدء العمل بالميزانية الموحدة. فقد استُنفدت المبالغ الاحتياطية غير المخصصة من الميزانية السنوية، وتم تخصيص المبلغ المرحّل من الميزانية السنوية البالغ ٧,٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة. واستوجب ذلك اقتراض مبلغ ١٢,١ مليون دولار من رأس المال العامل وأموال الضمان.

١٧- وقدمت نائبة المفوض السامي والمراقب المالي عدداً من الرسوم البيانية لتوضيح العديد من العوامل الكامنة وراء الصعوبات المالية الراهنة. وشمل ذلك ارتفاع تكاليف الموظفين وتقلب أسعار الصرف. وأوضح المراقب المالي أن الزيادة المطردة في تكاليف الموظفين تعكس الاحتياجات المتغيرة، بما في ذلك الحاجة إلى المزيد من الموظفين لشؤون الحماية ورجال الأمن الميدانيين. كما أوضح أن المفوضية لا يمكن أن تقوم بعمليات واسعة لخفض عدد

الموظفين في الأوقات التي تعاني فيها نقصاً حاداً في التمويل نظراً إلى أن ٨٥ في المائة من موظفي المفوضية يعملون بموجب عقود غير محددة المدة. وثمة عامل إضافي أثّر في ميزانية عام ٢٠٠٥ تمثّل في تحويل المساهمات للتصدي لحالات إنسانية طارئة أخرى.

١٨- واشتملت الاستجابة الإدارية لهذه التحديات على إجراء استعراض منتصف المدة عام ٢٠٠٥ لمعدلات التنفيذ وإعادة تخصيص الأموال؛ إلا أن ذلك أحدث تأثيراً محدوداً بالنظر إلى معايير النظام الراهن للتخطيط والميزانية. وكانت آلية التكييف الأخرى التي استخدمت هي فرض حد أقصى بنسبة ٥ في المائة في كانون الثاني/يناير لميزانيات العمليات والميزانية الإدارية غير المتعلقة بالموظفين، وتبع ذلك إجراء المزيد من التخفيضات في حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، وعقب الأثر المفاجئ في منتصف العام الذي خلفته الخسائر المتكبدة في أسعار صرف العملات الأجنبية، تم إجراء تخفيضات شديدة لمشتريات نهاية العام.

١٩- وبالتالي، دخلت المفوضية عام ٢٠٠٦ بوضع مالي صعب حيث استنفدت المبالغ الاحتياطية للميزانية السنوية مع التزام بتسديد مبلغ ١٢,١ مليون دولار أمريكي لرأس المال العامل والضمان المالي. وتمثلت عوامل التعقيد الأخرى عام ٢٠٠٦ في العدد الكبير من الميزانيات التكميلية (١٣) وعدم وجود مبالغ مرحلة من الميزانية السنوية. وعلاوة على ذلك، كانت الميزانية البرنامجية السنوية المعتمدة عام ٢٠٠٦ للجنة التنفيذية أكبر بنسبة ١٦,٧ في المائة تقريباً (١٦٣,٧ مليون دولار أمريكي) مقارنة بعام ٢٠٠٥، ويُعزى ذلك بصورة أساسية إلى إدخال الميزانيات التكميلية السابقة بالنسبة لبوروندي وتشاد (١١٥ مليون دولار أمريكي).

٢٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، طلب المفوض السامي إلى جميع المديرين وضع أولويات برامجهم لعام ٢٠٠٦ في ثلاث شرائح هي ٨٠ و١٠ و١٠ في المائة. وعلى الرغم من هذه التدابير المبكرة، ما زالت أفضل التقديرات لتوجهات واحتياجات التمويل تكشف عن نقص كبير. وعليه، اتخذت المفوضية عدداً من التدابير الفورية لخفض التكاليف. ومن المتوقع أن تستعيد تدابير الإصلاح الوضع المالي المستقر بالنسبة لعام ٢٠٠٨، إلا أن عام ٢٠٠٧ سيكون رغم ذلك من السنوات الصعبة.

٢١- وقدم مدير شعبة العلاقات الخارجية عرضاً عاماً للتبرعات في عام ٢٠٠٥، واستعراضاً أولياً للتوقعات لعام ٢٠٠٦. واعترف بالدعم القوي المقدم من الجهات المانحة حيث صدرت في وقت مبكر العديد من إعلانات التبرع وبلغ إجمالي التبرعات ١,١ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥. بيد أن ذلك لم يكن كافياً لتغطية المتطلبات المالية للمفوضية وأُجِّل النظر في العديد من تحديات عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦. وسيكون التحدي الآخر هو تمويل برامج المشردين داخلياً المخطط لها في عام ٢٠٠٦ والأعوام التالية. وستشتمل الاستراتيجيات على الوصول إلى موارد تمويل تكميلية من أجل إيجاد حلول دائمة من خلال تعزيز شراكة المفوضية مع مصارف ووكالات التنمية الإقليمية، والتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بغية الوصول إلى الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ وآليات التمويل المجمّع. وسوف يقوم الممثلون الميدانيون بجمع التبرعات على المستوى المحلي؛ وإذا أرادت المفوضية الاستفادة من الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ ومن التمويل المجمع، فلا بد من أن يبدأ ذلك على المستوى الميداني. وفي الختام، أكد مدير الشعبة من جديد الدعوة إلى تقديم المزيد من التبرعات، ولا سيما للبرامج التكميلية، بما في ذلك البرامج الخاصة بالمشردين داخلياً، بحيث لا تتسبب التطورات الجديدة في تحويل الأموال عن برامج سبق تخطيطها والموافقة عليها.

٢٢- وأشـــاد العديد من الوفود بمعالجة المفوضية لما كان يبدو في إحدى المراحل عجزاً كبيراً في التمويل لعام ٢٠٠٥، إلا أن بعض الوفود شعرت بالحاجة إلى تنبؤات أفضل. وساد الكثير من القلق إزاء الوضع المالي والمخاوف مـــن كـــون توقعات التمويل الراهنة لا تعكس احتياجات اللاجئين. وثمة حاجة إلى تدابير جديدة لتوفير التمويل اللازم في الوقت المناسب، وكان لا بد من تحسين تقاسم الأعباء. وقدمت عدة وفود تعليقات بشأن إدارة أسعار الصرف وتساءلت عما إذا كان باستطاعة الأمم المتحدة تغيير قواعدها في هذا الصدد أو تكييفها.

٢٣- وثمة دعم واسع لإجراء تخفيضات مبكرة وحذرة في ميزانية عام ٢٠٠٦، إلا أن الوفود طلبت المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز واحتمال التأثير السلبي لهذه التخفيضات على الجهات المستفيدة. وقال أحد الوفود إن وضـــع الأولويـــات ينبغي أن يكون على أساس المعايير المتفق عليها، ودعا اللجنة إلى المشاركة في هذه العملية. وأعرب وفد آخر عن أمله في أن يكون الغرض من إدخال الإدارة القائمة على النتائج هو السماح بسهولة اتخاذ القرارات بشأن التخفيضات.

٢٤- وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء ارتفاع عدد البرامج التكميلية، خصوصاً وأن البرامج الخاصة بالمشردين داخلياً قد تؤدي إلى تحويل الأموال من الميزانية السنوية. وطُلب تقديم المزيد من المعلومات عن العلاقة بين الأنشطة في مجال التشرد الممولة من برامج تكميلية وتلك الممولة من الميزانية السنوية.

٢٥- ووافقت نائبة المفوض السامي على أن عملية الإدارة القائمة على النتائج ستكون بلا شك الأفضل بالنسبة لتدابير تحديد الحد الأقصى للنفقات. وأوضحت أن نسبة ٢٠ في المائة من الميزانية تغطي أنشطة أكثر استراتيجية وأطول أمداً، مثل التحضيرات المتعلقة بالإعادة الطوعية، والأنشطة المولدة للدخل، وتدريب الموظفين والشركاء الحكوميين، وخدمات المجتمع والمنح الدراسية. وإذا كان لا بد من أن تصل التخفيضات إلى أكثر من ٨٠ في المائة، فستترتب على ذلك تأثيرات أكثر عمقاً في حياة المستفيدين.

٢٦- وأوضح المراقب المالي أن ٧٢ في المائة من التكاليف (تغطي حوالي ٣ ٠٠٠ وظيفة) تمثل التكاليف المتصلة بالـــبرامج وتشـــمل المبالغ المدفوعة بصورة مباشرة لبرامج تؤثر في اللاجئين، بما في ذلك وظائف شؤون الحماية والمكاتب الميدانية. أما تكاليف دعم البرامج (تغطي حوالي ٢ ٤٠٠ وظيفة) فتغطي الدعم المقدم للتنمية والصياغة وتنفيذ البرامج وتقييمها، بما في ذلك المهام المتعلقة بالحماية والدعم التشغيلي في المقر الرئيسي، فضلاً عن وظائف الدعـــم المـــيداني ذات الطـــابع التقني والمواضيعي واللوجستي والإداري. وتمثل تكاليف التسيير والإدارة بالنسبة للوظائف التي لا توجد إلا في المقر الرئيسي حوالي ٥٠٠ وظيفة تغطى ٤٠ في المائة من تكاليفها تقريباً من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبقيت نسبة الموظفين في المقر الرئيسي إلى العدد الإجمالي للموظفين ثابتة عند ١٤ في المائة.

٢٧- وذكّـــر مديـــر شعبة العلاقات الخارجية بأن المفوضية تعاملت مع حوالي ٥,٣ مليون من المشردين داخلياً قبل الاتفاق على نهج قيادة المجموعات. ورداً على سؤال عن التأثيرات المالية المترتبة على كون المفوضية "الملاذ الأخير"، أوضح أن "الملاذ الأخير" يعني الحاجة إلى جهد إضافي بغية توفير المال، بيد أن ذلك لا يعني تحويل الأموال من الميزانية السنوية.

٢٨- واعتمدت اللجنة لاحقاً القرار المتعلق بالميزانيات البرنامجية والتمويل لعام ٢٠٠٦ مع إدخال نص جديد يعكس الاعتراف بمساهمات البلدان المستضيفة للاجئين، فضلاً عن فقرة تطالب المفوضية بتقديم تفاصيل عن تأثير التخفيضـــات الـــتي تمت استجابة للنقص المتوقع في التمويل على الأنشطة بموجب الميزانية البرنامجية السنوية لعام ٢٠٠٦ (المرفق الأول).

سادساً – الحماية الدولية

ألف – عرض شفوي للمستجدات في مجال تنفيذ برنامج الحماية

٢٩- لاحظ المدير بالنيابة لشعبة خدمات الحماية الدولية في عرضه الشفوي للمستجدات في مجال تنفيذ برنامج الحماية أن إدخال البرنامج في جميع أوجه عمل المفوضية قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من الأهداف الاستراتيجية الشاملة للمفوضية. وتشمل الأمثلة على ذلك أسلوب استراتيجية تعميم منظور السن ونوع الجنس والتنوع الذي أدى إلى تعزيز نهج الفرقة المتعددة الوظائف بغية الوفاء بحاجة النساء والأطفال اللاجئين إلى الحماية؛ ومشاركة المفوضية بفعالية في تحضير الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية الذي ستجريه الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ والتقدم المحرز بشأن مشروع تعزيز قدرات الحماية؛ وتنفيذ خطة عمل مكسيكو لعام ٢٠٠٤. كما تناول دور إدارة خدمات الحماية الدولية في وضع برامج لصالح إدارة الحماية الدولية مع التحذير من أن ضعف التمويل سيؤثر بشكل مباشر على بعض الأنشطة ويؤدي إلى خفض المساعدة الأساسية، مما قد يؤثر بصورة غير متناسبة على اللاجئين.

٣٠- ورحبت الوفود بالتركيز على النساء والفتيات والعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس. وتساءل أحد المتكلمين عما إذا كان للمفوضية نظام مساءلة لضمان نجاح المبادرات المتصلة بالنساء والفتيات والعنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس. وقامت بعض الوفود بتهنئة المفوضية على مشروع تعزيز قدرات الحماية. وذُكِر اجتماع كيوتو المتعلق بإعادة التوطين كمثال متميز على التعاون فيما بين الأقاليم، وطُلِب تقديم المزيد من المعلومات عن الفريق العامل المعني بإعادة التوطين وعن تحضير المفوضية للحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة. وطلب أحد الوفود الحصول على المزيد من المعلومات عن حالات شهدت مساهمة اللاجئين في التنمية في بلدان اللجوء.

٣١- وقال المدير بالنيابة إن المفوضية ستقدم معلومات إضافية بشأن المسائل التي أُثيرت أمام اللجنة الدائمة في حزيران/يونيه. ويتألف الفريق العامل المعني بإعادة التوطين من بلدان إعادة التوطين ويوفر محفلاً لتقييم التقدم المحرز في مجال إعادة التوطين وتهيئة الاستفادة منه بطريقة أكثر استراتيجية كأداة للحماية والحلول الدائمة. ولاحظ المدير بالنيابة أن بإمكان اللاجئين أن يصبحوا من عوامل التنمية في بلد اللجوء وعند عودتهم إلى مواطنهم أيضاً إذا توفر لهم الوسائل والأدوات اللازمة لذلك.

٣٢- وأضافت المفوضة السامية المساعدة لشؤون الحماية أن إحدى أولويات المفوض السامي تتمثل في كفالة ألا يُفهم الحوار الرفيع المستوى فقط على أنه مراقبة حدود وممارسة إدارية، وأنه يعزز التركيز على الحقوق المعرضة للخطر وعلى التأثير الإيجابي للهجرة. وأكدت أنه قد شُرِع في وضع آلية للمساءلة فيما يتعلق بتعميم منظور السن ونوع الجنس والتنوع.

باء – انعدام الجنسية

٣٣- قدّم رئيس وحدة انعدام الجنسية التابعة لإدارة الحماية الدولية ورقة عن انعدام الجنسية (EC/57/SC/CRP.6) تقترح القيام بأنشطة في أربعة مجالات واسعة بغرض تعزيز قدرة الدول والأمم المتحدة – من خلال شراكات مع المنظمات غير الحكومية – على التصدي لحالات انعدام الجنسية. واختتم عرضه بالملاحظة، مع التقدير، أن عدداً من الدول اعتمدت تشريعات تنظّم الوضع القانوني للأشخاص عديمي الجنسية المقيمين في إقليمها.

٣٤- وأعرب المتكلمون عموماً عن ترحيبهم بالورقة كأساس لاستنتاج بشأن انعدام الجنسية. ووافق العديد من المتكلمين على الحاجة إلى المزيد من التوضيح فيما يتعلق بحالات انعدام الجنسية من أجل تعزيز فهم الأسباب الأساسية والمشاكل التي تواجه عديمي الجنسية. وحُثّت المفوضية على وضع أولويات لأنشطتها المتصلة بحالات انعدام الجنسية في ضوء القيود المتعلقة بالميزانية، واعتماد نهج مشترك بين الوكالات فيما يتعلق بانعدام الجنسية، وتعميق التعاون مع مجلس أوروبا والاتحاد البرلماني الدولي، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية. وشدد عدد من المتكلمين على أهمية تسجيل الأشخاص عديمي الجنسية واعتماد أحكام قانونية لمنحهم بعض الحقوق الأساسية. وقدم البعض توصيات محددة فيما يتعلق بإمكانية التوصل إلى استنتاج بشأن هذا الموضوع، مع ملاحظة أن الاستنتاج ينبغي أن يرتكز على استنتاج اللجنة التنفيذية رقم ٧٨ وأن يعزز قيمته ويركز على تقديم توصيات ملموسة.

٣٥- وأشار نائب مدير إدارة خدمات الحماية الدولية إلى أن الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص عديمي الجنسية غير مكتملة، وشدّد على ضرورة أن تواصل المفوضية توضيح العديد من الأوضاع المتعلقة بانعدام الجنسية مع التركيز على تعزيز وتوفير الدعم التقني. وشجّع الوفود على اعتماد استنتاج في عام ٢٠٠٦ وأشار إلى ضرورة انضمام المزيد من الدول إلى الاتفاقيتين المتعلقتين بحالات انعدام الجنسية لعامي ١٩٥٤ و١٩٦١. وأضاف رئيس الوحدة المعنية بانعدام الجنسية أن العمل المتعلق بحالات انعدام الجنسية قد أُدمج تماماً في الأهداف الإقليمية وأُدخل في عمل المكاتب الإقليمية. وعلى الرغم من أهمية عمل المفوضية في مجال استقطاب الدعم، فمن الضروري أيضاً اختيار حالات محددة من حالات انعدام الجنسية يمكن للمفوضية أن تلعب دوراً إيجابياً بشأنها. ووافق على أهمية اعتماد نهج مشترك بين الوكالات، في إشارة إلى التعاون المزمع أصلاً مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

جيم – مسائل تتعلق بالنساء المعرضات للخطر

٣٦- قدّم نائب مدير إدارة خدمات الحماية الدولية ورقة تتعلق بالنساء المعرضات للخطر (EC/57/SC/CRP.7) تستطلع نطاق استنتاج محتمل للجنة التنفيذية بشأن هذه المسألة. وستتمثل الأهداف الهامة في الكف عن وصم جميع النساء اللاجئات بالاستضعاف، وتوسيع الفهم العام لعوامل الخطر المحددة التي توجدها البيئة القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تفاقم مدى التعرض للمخاطر. وسيجعل ذلك من الأيسر تحديد ورصد النساء المعرضات للخطر، بما في ذلك في أوضاع التشرد الداخلي، واتخاذ الردود الكفيلة بالتصدي لعوامل الخطر من هذا القبيل.

٣٧- وثمة اتفاق واسع عل الاقتراح المتعلق باعتماد استنتاج بشأن هذه المسألة. ودعمت العديد من الوفود التحول من اعتبار النساء مستضعفات من حيث المبدأ إلى اعتبارهن مستضعفات بسبب التعرض لضروب محددة من الأذى. وتتضمن التوصيات المتعلقة بنطاق ومحتوى الاستنتاج المحتمل بهذا الشأن تجنب وضع تعريف للمرأة المعرضة للخطر قد يُقيّد إمكانية تطبيقه. وبدلاً عن ذلك، تناول العديد من المتكلمين أهمية وضع قائمة غير شاملة لعوامل الخطر، ووضع استنتاج عملي المنحى، واستخدام التسجيل كوسيلة لتيسير تحديد النساء المعرضات للخطر. وتناول عدد من المتكلمين ضرورة تحديد سبل تعزيز الاستفادة من معيار النساء المعرضات للخطر في عملية إعادة التوطين، وأكدوا من جديد الاحتياجات الاجتماعية المحددة بالنسبة للنساء والفتيات المعرضات للخطر اللاتي أُعيد توطينهن، وتشجيع الدول التي يعاد فيها التوطين على إدخال برامج محددة للنساء المعرضات للخطر.

سابعاً – الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية

٣٨- استعرضت المفوضة السامية المساعدة لشؤون العمليات الأنشطة الإقليمية والبرامج العالمية بشكل عام، وشددت على ضرورة التغلب على القيود المالية التي تواجه المفوضية، مع تجنب خطر اتخاذ إجراءات قد تضر بالجهود الرامية إلى حماية ومساعدة الأشخاص المعنيين. وقدمت تقريراً عن بعثتها الميدانية الأولى إلى تشاد وتناولت بعض مجالات العمل ذات الأولوية، وتحديداً جاهزية المفوضية في حالات الطوارئ وقدرتها على الاستجابة وتقديم المساعدة المنهجية للمشردين داخلياً من خلال نهج قيادة المجموعات.

ألف – مكتب آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط

٣٩- أوضح مدير مكتب آسيا الوسطى وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط الهدف الذي يحظى بالأولوية وهو تحديد وتنفيذ الحلول الدائمة والشاملة للاجئين عبر الإقليم، وذكّر بمثال عودة ٤ ملايين من اللاجئين إلى أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢. وعلّق على العديد من جهود الإغاثة الطارئة التي شاركت فيها المفوضية خلال السنوات السابقة، وأعرب عن قلقه إزاء مجموعات اللاجئين في العراق الذين قد يستلزم وضعهم المضطرب إعادة توطينهم في مناطق أكثر أمناً. وفيما يتعلق بتزايد مشكلة قيام طالبي اللجوء بعبور البحار التي تتفاقم بسبب عمليات تهريب البشر، أكد المدير التقدم القليل الذي قد يتحقق للحد منها إذا لم تعالج الأسباب الرئيسية التي تدفعهم إلى الفرار. وفي مصر، تعكف المفوضية على استعراض خيارات السياسة العامة بغية مساعدة الحكومة على حماية ومساعدة المواطنين السودانيين المعنيين في هذا البلد عقب الأحداث المأساوية التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وعلى الرغم من التقدم المحرز باتجاه إيجاد حلول لحالات اللجوء الطويلة الأمد في آسيا الوسطى، فإن عدد طالبي اللجوء واللاجئين آخذ في الازدياد، مما يوجد المزيد من التحديات في مجال الحماية.

٤٠- وأشادت الوفود بدور المفوضية في جهود الإغاثة عقب الزلزال الذي ضرب جنوب آسيا؛ وجهودها الرامية إلى إيجاد حلول للاجئين الأفغان المتبقين البالغ عددهم ٣,٥ مليون؛ وعملها في مجال الحماية في آسيا الوسطى. وفيما يتعلق باللاجئين الصحراويين في معسكرات تندوف، طلب أحد الوفود، بدعم من وفود أخرى، إجراء عملية تسجيل لضمان حماية هؤلاء اللاجئين. ودعا وفد آخر المفوضية إلى أن تعيد تقييم مستويات الحماية المنقحة الممنوحة للاجئين في معسكرات تندوف. وطلب أحد الوفود أن يوفر المجتمع الدولي المزيد من الحماية للاجئين في اليمن وأن يتخذ إجراءات لمنع "قوارب الموت" من عبور خليج عدن إلى اليمن.

٤١- وقدم المدير معلومات إضافية عن المساعدة التي قُدمت عقب الفيضانات التي اجتاحت تندوف، وعن حالات أخرى أثارتها الوفود وعن توفير الأمن للموظفين. وأكد أن المفوضية تهتم بحالات انعدام الجنسية في الإقليم وأعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه أنشطة العودة الطوعية في أفغانستان. كما أعرب عن قلقه إزاء بعض حالات الإعادة القسرية في الإقليم.

باء – أوروبا

٤٢- قدّمت مديرة المكتب الأوروبي أربع أولويات استراتيجية رئيسية بالنسبة لعمل المفوضية في أوروبا: الإبقاء على حق اللجوء وإتاحة سبل التماس اللجوء، في زمن يتسم بالتعقيد المتزايد فيما يتعلق بتدفقات السكان؛ ومحاربة التعصب المتنامي؛ وإيجاد حلول للتشرد الداخلي؛ وتوسيع الشراكات الاستراتيجية. وعلى الرغم من التوجه

الإيجابي المتمثل في انخفاض أعداد ملتمسي اللجوء القادمين إلى أوروبا، فإن فرض رقابة صارمة على الهجرة يعاقب ملتمسي اللجوء الحقيقيين ويسهم في زيادة توجهات الهجرة غير القانونية، بما في ذلك التهريب والاتجار. وتشمل جهود المفوضية تشجيع وضع تدابير أكثر فعالية وسرعة وإنصافاً، وغاية ذلك أن يكون من خلال نظام لجوء موحد للاتحاد الأوروبي بمعايير متسقة مع تقاسم المسؤوليات والأعباء. واستهدفت تدابير محاربة التعصب سياسات الإدماج الحكومية وعامة الجمهور على حد سواء. ومع الإشارة إلى ضخامة حجم التشرد الداخلي، الذي يُقدّر بحوالي ٢ مليون نسمة في أوروبا وحدها، دعا المدير إلى التعاون الوثيق والشراكة مع الوكالات الأخرى، وخصوصاً من أجل كفالة أن تكون الحلول جزءاً من آليات أكبر لبناء السلام وتسوية النزاعات التي تنتهجها الأمم المتحدة. وأخيراً، لاحظ المدير أن تعميم وجود المفوضية في أوروبا يتم بالتوافق مع الجهود الرامية إلى تطوير استراتيجيات أكثر تنسيقاً فيما بين البلدان التي تشترك في التحديات والخصائص.

٤٣- وأكدت عدة وفود أهمية التعاون وتقاسم الأعباء بشكل أكبر فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ورحبت بالتعاون المتزايد بين المفوضية والوكالات الأخرى والحكومات. وذُكِر مثال إيجابي للغاية هو القيام، بدعم من الحكومة الإيطالية، بتأسيس آلية مشتركة بين المنظمة العالمية للهجرة والصليب الأحمر الإيطالي ومفوضية شؤون اللاجئين للرصد والفرز في جزيرة لامبدوسا حيث سُجّل وصول ٠٠٠ ٢٢ ملتمس للجوء عام ٢٠٠٥. وعلى الرغم من إشادة عدد من الوفود بالتعاون الدولي الإيجابي فيما يتعلق بإجلاء اللاجئين الأوزبكيين إلى رومانيا وإعادة توطينهم لاحقاً، طالب أحد الوفود بانضمام المزيد من البلدان إلى برنامج الاتحاد الأوروبي المشترك لإعادة التوطين، وباستخدام إعادة التوطين كأداة استراتيجية. وعبرت عدة وفود عن أملها في أن تتمخض المفاوضات بشأن الوضع النهائي لكوسوفو (صربيا والجبل الأسود) عن نتائج إيجابية وألا تتسبب في تدفق السكان من جديد نحو الخارج.

٤٤- وقدرت المديرة دعوات الوفود إلى تحقيق المزيد من التعاون وتقاسم الأعباء وأكدت من جديد شكرها للبلدان المشاركة على المساعدة التي قدمتها لإيجاد حل لمشكلة اللاجئين الأوزبكيين. وأكدت التقدم السريع للمناقشات بشأن مبادرة ٣x٣ وأعربت عن أملها في أن تنتهي العملية في وقت قريب حتى تتمكن المفوضية من خفض وجودها في منطقة البلقان بنهاية عام ٢٠٠٦ حسبما هو متوقع. ورداً على العديد من التساؤلات المتعلقة بالهيكلة الإقليمية لتمثيل المفوضية في أوروبا، أشارت إلى أن من المبكر جداً حساب التأثير المالي.

جيم – أفريقيا

٤٥- ذكّرت مديرة مكتب أفريقيا بالتطورات الرئيسية خلال عام ٢٠٠٥، ولا سيما عودة اللاجئين الطوعية إلى ليبيريا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وسلطت الضوء على عدد من التحديات التي لا تزال تؤثر على نجاح إكمال تلك العمليات، وخصوصاً تقلب الأوضاع الأمنية، ونقص الأغذية وعدم توفر فرص إعادة الإدماج. وأوضحت المديرة أن نقص التمويل هو السبب الرئيسي لتراجع مستويات المساعدة في أفريقيا، مما يمنع المفوضية من مراعاة المعايير الأساسية. ومن أهم التطورات التي شهدها عام ٢٠٠٥ الدور الأكثر أهمية الذي اضطلعت به المفوضية في العمليات المتعلقة بالمشردين داخلياً. وأشارت المديرة، خلال تسليطها الضوء على المسؤوليات المتنامية الملقاة على عاتق المفوضية في إطار نهج قيادة المجموعات، إلى الحاجة الملحة إلى تمويل يمكن التنبؤ به وملائم بغية تمكين المفوضية من الوفاء بالتزاماتها.

٤٦- ورحبت الوفود بالتطورات والإنجازات الإيجابية التي تحققت خلال عام ٢٠٠٥، ولا سيما بالنسبة لمتابعة العودة الطوعية والتصدي لشواغل حماية المشردين داخلياً، وفيما يتعلق بتوقيع اتفاقات ثلاثية تتصل بإعادة اللاجئين إلى السودان وخطة العمل الشاملة المقترحة بالنسبة للصومال. وعقب مشاركة المفوض السامي في بعثة مشتركة مع المديرين التنفيذيين لبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف، شجعت عدة وفود المفوضية على مواصلة إقامة الشراكات وتعزيز التعاون القائم مع الوكالات والمنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي.

٤٧- وعمّ شعور بالقلق إزاء التأثير السلبي المحتمل للوضع المالي الحرج الحالي على عمليات المفوضية، ولا سيما بالنسبة لتقديم المساعدة للاجئين الموجودين في مخيمات وللمشردين داخلياً. وطالبت عدة وفود بزيادة المساهمات لكي تتمكن المفوضية من مواصلة جهودها. وأعربت الوفود عن تقديرها لما تم إنجازه حتى الآن، وشجعت المفوضية على تعجيل عمليات عودة اللاجئين، وخصوصاً إلى ليبيريا. وعلى نفس المنوال، طُلب إلى المفوضية اعتماد خطط استراتيجية لاستدامة إعادة الإدماج والحلول الدائمة الأخرى المتعلقة بحالات اللجوء الطويلَة الأمد والأزمات المنسية.

٤٨- وسعى عدد من الوفود إلى الحصول على المزيد من المعلومات بشأن تنفيذ الالتزامات الخمسة للمفوض السامي تجاه اللاجئات، ومبادرة مراعاة منظور السن ونوع الجنس والتنوع، والآليات الجديدة لتسجيل اللاجئين. كما طُرِحت تساؤلات عن الخطط الاستراتيجية للمفوضية فيما يتعلق بإعادة التوطين، وإعادة الهيكلة الميدانية فيما يتصل بتقدم عمليات العودة الطوعية، وتأثير نهج قيادة المجموعات على حماية المشردين داخلياً. وأعربت وفود عن قلقها إزاء استمرار موجات نزوح السكان، ولا سيما في شمال أوغندا ومن رواندا إلى بوروندي.

٤٩- وأعربت المديرة عن امتنانها لما قُدم من دعم حتى الآن؛ بيد أنها تشاطر الوفود شعورها بالقلق إزاء تراجع مستويات المساعدة في أفريقيا وناشدت البلدان المانحة بتقديم الدعم لتمكين المفوضية من إنجاز ولايتها والوفاء بالمعايير الأساسية. وذكّرت بأن توفير الحماية يتطلب أيضاً شعور جميع الجهات صاحبة المصلحة بالمسؤولية المشتركة فيما يتعلق بالتصدي للتحديات وجسر الهوة بين الإغاثة والتنمية. وشددت المديرة على التزام المفوضية بمواصلة البحث عن حلول دائمة من خلال الاستمرار في الإعادة الطوعية للاجئين وتخطيط واستخدام إعادة التوطين على نحو استراتيجي كأداة للحماية وكحل دائم. وأكدت من جديد عزم المفوضية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المشردين داخلياً وتقاسم المعلومات المتعلقة بالتطورات في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالشراكة، ذكرت على سبيل المثال الاتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ على تجديد مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها عام ٢٠٠٠ بين المفوضية والاتحاد الأفريقي، وإعادة تحديد طرق تنفيذها. وأكدت المديرة أن المفوضية سوف تعيد تكييف وجودها الميداني بالتناسب مع تقدم عمليات العودة الطوعية، وفي الختام كررت المناشدة بتوفير التمويل لضمان تقديم مستويات حماية ملائمة واستدامة الحلول الدائمة.

دال – العمليات الخاصة بالحالة في تشاد/السودان

٥٠- قدّم مدير العمليات الخاصة بالحالة في تشاد/السودان عرضاً عاماً موجزاً عن الأوضاع المختلفة في السودان وتشاد. وأوضح أن التطورات الإيجابية التي حدثت عام ٢٠٠٥ في إقليم غرب دارفور في السودان أعادت الأمل في عودة السكان النازحين، ومع ذلك وبحلول أوائل عام ٢٠٠٦، امتد الصراع عبر الحدود السودانية التشادية وتسبب في نزوح جديد للاجئين. وأدت المشاكل الأمنية في دارفور نفسها وفي مخيمات اللاجئين في تشاد إلى تقييد وصول المفوضية، وتسبب ذلك في مشاكل خطيرة تتعلق بالحماية. ومع تدهور الظروف الأمنية في مخيمات

المشردين داخلياً واحتمال نفاد الإمدادات الغذائية بحلول منتصف آذار/مارس، ناشد مدير العمليات بتوفير تمويل إضافي، فضلاً عن التعهد الدولي بالدفع باتجاه إيجاد حل سياسي، يتضاءل بدونه الأمل في إحراز تقدم. وفي أماكن أخرى من تشاد، كانت العقبة أمام تقديم الحماية والمساعدة للاجئين انطلاقاً من جمهورية أفريقيا الوسطى تتمثل في التحديات الكبيرة الماثلة ووجود متمردين مسلحين. وأبدى كثير من اللاجئين حرصهم على العودة نظراً لاستمرار اتفاق السلام في جنوب السودان. وفتحت المفوضية عشرة مكاتب وشاركت في وضع أربعة اتفاقات ثلاثية مع البلدان التي تستضيف لاجئين سودانيين. وعلى الرغم من المشاكل الأمنية، حاولت المفوضية التمكين من عودة اللاجئين الراغبين، فضلاً عن إعادة المشردين داخلياً من الخرطوم. ووردت شروط دعم عمليات العودة في النداء الإضافي لجنوب السودان الذي كان قد أُطلق للتو مع نداء عملية دارفور.

٥١- ومع إشادة الوفود بالجهود التي بذلتها المفوضية لحماية اللاجئين والمشردين داخلياً ومساعدتهم في مختلف العمليات المتعلقة بحالتي تشاد والسودان، فإنها أعربت عن أسفها إزاء الظروف الصعبة وحثّت على القيام من جديد ببذل جهود لنقل اللاجئين من المخيمات التي تشهد أوضاعاً مضطربة. وطالبت عدة وفود بتوفير المزيد من الدعم وتسوية الصراع من خلال الهيئات الإقليمية. وعلى الرغم من اعتراف الوفود بالحاجة إلى تمويل إضافي لعمليات عودة اللاجئين، فقد طالب بعضها بالحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية القيام بإعادة إدماج اللاجئين العائدين، وخصوصاً المشردين داخلياً، في الجنوب، وكيفية ضمان حمايتهم. وأعرب أحد الوفود عن قلقه من أن العودة إلى جنوب السودان قد لا تكون طوعية، نظراً لعدم توفر المعلومات المتعلقة بالسلامة والأمن.

٥٢- وعلّق المدير، في الردود التي قدمها، على مسألة توفير الحماية بالرغم من القيود الأمنية وأوضح أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أتاحت قوات الأمن إمكانية الوصول. وأشاد بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية وقوات الاتحاد الأوروبي الموجودة على الأرض، ولكن فيما يتعلق بتأثير نقل المهمة من الاتحاد الأفريقي إلى قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، لاحظ أنه لا بد أولاً من إحلال سلام يمكن المحافظة عليه. وتُعد سلامة الموظفين هي الشُغْل الشاغل في هذه الظروف. وقد وردت في وثيقتي النداء المزيد من التفاصيل عن التقدم المحرز والأنشطة المقترحة في جنوب السودان، وأوضح المدير أن الجهود المبذولة فيما يتعلق بعودة المشردين داخلياً تدعم العودة والاحتياجات الأساسية لإعادة الإدماج.

هاء - الأمريكتان

٥٣- قدم مدير مكتب الأمريكتين عرضاً عن آخر مستجدات التطورات في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية. وتواصل المفوضية العمل مع الحكومات في المنطقة لكي تحدد بصورة أفضل حجم النزوح القسري في الإقليم وللحصول على المزيد من المعلومات عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي لمن هم بحاجة إلى الحماية. ووصف عام ٢٠٠٦ على أنه عام انتخابات في الأمريكتين يوفر فرصاً ويفرض تحديات. وما زال التشرد الداخلي أحد دواعي القلق الرئيسية في أجزاء من أمريكا اللاتينية. وقد تجاوز عمل المفوضية في منطقة الكاريبي التخطيط الطارئ لمجابهة حالات الطوارئ المحتملة إلى وضع أساليب للاستجابة لحماية اللاجئين خلال تحركات الهجرة المختلطة. وشدد على حاجة المفوضية إلى توحيد شبكات الحماية التابعة لها في جميع أرجاء الإقليم، وإلى دعم الجهات المانحة لتنفيذ جميع مكونات خطة عمل مكسيكو التي قدمت رؤية مبتكرة عن كيفية تغيير الأمور إلى الأفضل. ولا تزال مجالات التركيز الرئيسية للمفوضية في أمريكا الشمالية تتمثل في جمع التبرعات والحماية وإعادة التوطين.

٥٤- وأعربت الوفود عن دعمها القوي لخطة عمل مكسيكو، وأشادت بتنظيم المفوضية لاجتماع كيوتو لإعادة التوطين وبالنتائج الملموسة التي تحققت خلاله، وسعت إلى توفير الدعم المالي من الجهات المانحة من أجل تنفيذ الخطة، وقد حصلت على بعض التعهدات. وسأل أحد الوفود عما إذا كان قد تم التخطيط لحالات الطوارئ في إطار العمليات الانتخابية التسع التي ستجرى في الأمريكتين. وأُشيد بعمل المفوضية في الإقليم، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات والجهود التي بذلتها لمساعدة اللاجئين في المناطق الحضرية والأشخاص المشردين داخلياً.

٥٥- وأعرب المدير عن شكره للوفود على الدعم السياسي الذي قدمته لخطة عمل مكسيكو ودعا إلى تقديم الدعم المالي المقابل لذلك. وأكد من جديد ضرورة تركيز استراتيجية الحماية بشكل أكبر على اللاجئين غير المسجلين في المناطق الحدودية الكولومبية.

واو - منطقة آسيا والمحيط الهادي

٥٦- أكّدت مديرة مكتب آسيا والمحيط الهادي التركيز على تعزيز الحماية من خلال توسيع مجال التماس اللجوء والجوانب الإنسانية؛ ومضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد حلول لحالات اللجوء طويلة الأمد؛ وإعادة تنشيط العمل في إطار المحافل الإقليمية؛ والتحضير لتوسيع مشاركة المفوضية في حالات التشرد الداخلي وانعدام الجنسية. وأبرزت التقدم الكبير الذي حدث بالنسبة لتوسيع أنشطة الحماية وتحسين نوعيتها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال. ومن أوجه التقدم الإيجابية، الجهود الرامية إلى تنفيذ نظم اللجوء الوطنية، وتوسيع حقوق اللاجئين وملتمسي اللجوء في الخدمات والوصول إليها، والتقدم المحرز فيما يتعلق بتقليل عمليات الحبس والاحتجاز. والنتائج التي تحققت في مجال تحسين وتنفيذ مبادرة منظور السن ونوع الجنس والتنوع والمبادرات المتعلقة بمنع العنف الجنسي والقائم على أساس نوع الجنس قد وضِعت في سياق تصدي المفوضية الشامل لمتطلبات الحماية والمساعدة الخاصة بأوضاع الأشخاص المعنيين في الإقليم.

٥٧- وأشادت الوفود بعمل المفوضية في الإقليم، ولا سيما نهجها المبتكر والعملي المتصل بأنشطة الحماية وإيجاد الحلول الدائمة، فضلاً عن مساعدتها للحكومات فيما يتعلق بحالات عديمي الجنسية. وذُكر التحسن الذي طرأ مؤخراً على وضع اللاجئين في أحد البلدان كمثال على "أفضل الممارسات" في الإقليم، ولا سيما بالنسبة لاستخدام إعادة التوطين كأداة حماية استراتيجية لإيجاد حل لحالات اللجوء طويلة الأمد. كما نال تركيز المفوضية على اللاجئين لمدة طويلة في المناطق الحضرية استحسان بعض الوفود، وشُجعت المفوضية على مواصلة نهج التشاور وجهود إقامة الشراكات. وعلى الرغم من إيجاد حل بواسطة اتفاق ثلاثي لإحدى المسائل المعلقة، أعربت عدة وفود عن قلقها العميق إزاء حالة أخرى محددة من حالات اللجوء طويل الأمد وحثّت الحكومات المعنية على اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ اتفاقات لعودة اللاجئين كجزء من نهج شامل لإيجاد الحلول. كما تم التعبير عن القلق العميق إزاء الوضع البائس في المخيمات في بلد آخر والحاجة إلى زيادة المشاركة الدولية لإيجاد حلول دائمة.

٥٨- ورداً على سؤال محدد عن الدروس المستفادة من استجابة المفوضية إبّان كارثة التسونامي واحتمال تحويل موارد من البرامج العادية، ذكرت المديرة أن من الواضح سلفاً أن افتراضات المفوضية عند بداية حالة الطوارئ التي أحدثتها كارثة التسونامي استلزمت إعادة تقييم مستمر نظراً لتغير احتياجات وطلبات الجهات المستفيدة بمرور الوقت ووصول المساعدات الوفيرة.

٥٩- وأعربت المديرة عن تقديرها للدعم المقدم من الوفود ولمشاركة الحكومات على نحو استباقي وللحوار الإيجابي الذي تم من أجل زيادة نوعية الحماية المقدمة للاجئين في إقليم آسيا والمحيط الهادي. واعترفت بأن نتائج الاستخدام الاستراتيجي لإعادة التوطين والتحركات الرامية إلى إيجاد حلول لحالات اللجوء الطويلة الأمد في العديد من بلدان الإقليم كان لها تأثير إيجابي على مناخ الحماية في الإقليم؛ وسوف تتطلب المسائل المعلقة أيضاً نطاقاً واسعاً من الحلول.

زاي – البرامج والشراكات العالمية

٦٠- وصف مدير شعبة الخدمات التشغيلية التطورات التي حدثت بالنسبة لبرامج تعتبر ذات أولوية في عمل المفوضية العام على المستوى العالمي. وتم التنفيذ الميداني لهذه الأنشطة في إطار شراكة مع المكاتب الوطنية وبالتعاون الوثيق مع الحكومات وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وواصلت المفوضية، بغية تحسين نوعية برامجها، تطوير مجموعة من الأدوات، بما في ذلك: تسجيل اللاجئين؛ وتخطيط البرامج بصورة تشاركية تتسم بالمزيد من الهيكلية وتحليل الاحتياجات، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال؛ واستخدام المؤشرات المعيارية بطريقة أكثر اتساقاً. كما تعمل المفوضية على تطبيق نهج الإدارة القائمة على النتائج على جميع البرامج العالمية.

٦١- وأعربت العديد من الوفود عن اهتمامها وتقديرها للجهود المبذولة لتعميم منظور السن ونوع الجنس والتنوع؛ وتوقع استخدام إطار للمساءلة؛ ووضع معايير ومؤشرات تتعلق باللاجئين في المناطق الحضرية؛ والتدريب الجاري في مجال المعايير والمؤشرات. وطلب أحد الوفود تقديم توضيحات عن كيفية استخدام موظفي المفوضية لأدوات مكافحة الغش وعن الخطوات التي تتخذ لمعالجة المسائل والمشاكل المتعلقة بالإدارة بشكل أفضل. واعتبر أحد الوفود أن تقديم موجز المشاريع هو من الأنشطة ذات الأولوية العالية. وأعرب وفد آخر عن الحاجة إلى دعم الجهود الرامية إلى التصدي لسوء التغذية في مخيمات اللاجئين، بينما طلب وفد آخر المزيد من المعلومات عن الخطوات التي تتخذ لتلبية احتياجات أقل البلدان نمواً.

٦٢- وأجاب المدير قائلاً إن تطبيق تعميم منظور السن ونوع الجنس والتنوع لن يتأثر جراء القيود المالية الراهنة وقد تم بالفعل تدريب أكثر من ٥٠ موظفاً. ويجري استكمال إطار المساءلة. ويُعد التعليم أداة هامة للحماية، وستستمر المفوضية في العمل على أن يبقى من ضمن أولوياتها. وتعهد المفوض السامي باستعراض مذكرة التفاهم التي تم التوصل إليها مع اليونيسيف بغرض تعزيز التعاون بين المنظمتين. وفيما يتعلق بإيجاد الحلول الدائمة للاجئين، لاحظ المدير أن إدارة خدمات الحماية الدولية سوف تقوم بتحليل الجانب القانوني، بينما يتعين على المفوضية، من الناحية التشغيلية، أن تعزز شراكتها مع الوكالات الأخرى.

ثامناً – سياسة البرامج/الحماية

ألف – الجاهزية والاستجابة في حالات الطوارئ

٦٣- ذكّر مدير شعبة الخدمات التشغيلية بأن أحد أهداف المفوضية القابلة للقياس لعام ٢٠٠٦ هو استكمال المرحلة الأولى من مرحلتي خطة العمل الرامية إلى زيادة قدرة المفوضية على الاستجابة العالمية في حالات الطوارئ بحيث تتمكن من الاستجابة لحالة طوارئ تشمل ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة. وبعد ذلك قدم القائم بأعمال نائب مدير

إدارة الطـــوارئ والدعم التقني الورقة (EC/57/SC/CRP.8) التي تتناول التدابير الرئيسية التي تتخذ لتعزيز قدرة المفوضية، ولا سيما في إطار البيئة التشغيلية المتغيرة بالنسبة لنهج قيادة المجموعات المتصل بحالات المشردين داخلياً. وزيـــد عدد الموظفين العاملين في قسم الجاهزية والاستجابة لحالات الطوارئ، وتم شراء معدات جديدة ومتابعة التدريـــب. ولا تـــزال قائمـــة الموظفين المؤهلين للعمل في حالات الطوارئ هي المصدر الرئيسي لتعيين الموظفين للاستجابة في الحالات الطارئة، إضافة إلى الموظفين الذين يوفرهم الشركاء بموجب اتفاقات التأهب التي تم تجديدها وتوسيعها عام ٢٠٠٥.

٦٤- وطلـــب بعض الوفود المزيد من المعلومات عن مشاركة المفوضية في نهج قيادة المجموعات. وأعربت عن اهـــتمامها بخطـــة العمـــل، ولا سيما نظام التحرك السريع، كما طلبت معرفة المؤشرات التي ستستخدم لتحديد الأنشـــطة والتقيـــيم. وأعربت عدة وفود عن أملها في أن تولي المفوضية المستوى الملائم من الاهتمام للاستجابة العاجلة، ولا سيما في إطار المجموعات الثلاث التي تحتل فيها المفوضية مكان الصدارة. واستفسر أحد الوفود عن الاستراتيجية المتصورة لمركز طوكيو الإلكتروني خلال السنوات القادمة وطالب باستعراض الدروس المستفادة من العمليات الرائدة المتعلقة بالمشردين داخلياً.

٦٥- وأجاب القائم بأعمال نائب المدير قائلاً إن المفوضية ستواصل تنسيق الاستفادة من المخزون بغرض تحقيق القدرة التامة على العمل المشترك مع الشركاء، وأكد من جديد التزام المفوضية بنهج قيادة المجموعات وبتحسين التنسيق وتعزيز القدرة الإقليمية في سياق خطة العمل وتطوير نظام التحرك السريع. وتثمّن المفوضية مساهمة المركز الإلكتروني وستحاول تنمية ذلك مستقبلاً.

باء – اللاجئون وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب

٦٦- عـــرض مدير شعبة الخدمات التشغيلية ما استجد من معلومات بشأن أنشطة المفوضية المتعلقة باللاجئين وفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب وتوصيات فريق العمل العالمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز (EC/57/SC/CRP.9). ويُعد فيروس نقص المناعة البشري مسألة شاملة وقامت المفوضية بإدخال آلية لتخطيط البرامج لتضمن إيلاء هذا الأمر الاعتبار المناسب خلال وضع البرامج. وأنشـــأت المفوضـــية وحدة مستقلة خاصة بفيروس نقص المناعة البشري بغرض توسيع البرامج المتعلقة بذلك في أفريقـــيا وآسيا. وقامت المفوضية، منذ أن اشتركت في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بتعميق شراكتها مع العديد من الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وقدمت دعماً قوياً لتوصيات فريق العمل العالمي بشأن تنسيق العمل في مجال فيروس نقص المناعة البشري فيما بين المؤسسات متعددة الأطراف والجهات المانحة الدولية.

٦٧- وقامـــت الوفود بتهنئة المفوضية على مد جسور التعاون مع الوكالات الأخرى والمنظمات غير الحكومية والحكومات. وشجعت المفوضية على تعزيز الوصول الشامل إلى الوقاية/العلاج والرعاية، وإعطاء الأولوية للاجئين من النساء والأطفال بوصفهم أكثر مجموعات اللاجئين استضعافاً. وسأل أحد الوفود عن مدى تأثر الميزانية العامة بزيادة مشاركة المفوضية في تصدر المجموعة المعنية بحالات المشردين داخلياً بسبب الصراعات.

٦٨- وأجـــاب المديـــر قائلاً إن المفوضية ستوفر التنسيق التقني فيما يتعلق بالمشردين داخلياً. وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بُذلت، فإن الأشخاص موضع اهتمام المفوضية لم يشملهم الوصول الشامل للعلاج من الإصابة

بفيروس النسخ العكسي؛ ومع ذلك، تهدف المفوضية إلى إدخال اللاجئين في برامج علاج الإصابة بفيروس النسخ العكسي وناشدت الحكومات والجهات المانحة بتقديم أموال إضافية لهذا الغرض. وعلى مستوى المخيمات، تم إنشاء لجان معنية بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب تشارك فيها النساء والمراهقون على قدم المساواة، وتم التركيز على النساء والأطفال في أنشطة الحماية والتوعية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري.

٦٩- واعتمدت الوفود قراراً بشأن توصيات فريق العمل العالمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، مع إدخال تعديلين اقترحهما أحد الوفود.

تاسعاً - بيان لرئيس مجلس الموظفين

٧٠- أعرب الرئيس عن شكره لرئيس اللجنة التنفيذية على التقرير الذي قدمه عن زيارته إلى بوروندي ورحب بالأهمية التي يوليها لرفاه الموظفين. وأوضح أن المفوضية تواجه موقفاً مالياً غير مسبوق في وقت ينذر بتحديات كبيرة في المستقبل. ويشعر مجلس الموظفين بقلق عميق إزاء الفجوة بين الاحتياجات الحقيقية للأشخاص موضع اهتمام المفوضية وبين الموارد المتاحة. وأعرب مجلس الموظفين عن تقديره لتعيين مدير للتغيير الإداري والهيكلي، وعرض تقديم دعمه خلال الاستعراض والإصلاح الشاملين لهيكل وعمليات المفوضية. ويولي المجلس اهتماماً خاصاً لضمان التوصل إلى نتيجة عادلة وتتسم بالشفافية ومنصفة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالموظفين. وأعرب الرئيس عن تقديره للحوار المنتظم لمجلس الموظفين مع المفوض السامي وكبار المسؤولين الإداريين.

عاشراً - مسائل أخرى

٧١- في إطار هذا البند، استرعى الرئيس انتباه اللجنة إلى مختلف القرارات ذات الصلة بمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الستين، بما في ذلك القرار الشامل الذي يصدِّق على تقرير الدورة السادسة والخمسين للجنة التنفيذية (A/RES/60/129)؛ وقرار بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/RES/60/128)؛ وقرار يقضي بتوسيع عضوية اللجنة التنفيذية (A/RES/60/127).

٧٢- كما ذكَّر الرئيس اللجنة بالاجتماعات الاستشارية غير الرسمية القادمة المتعلقة بميزانية عام ٢٠٠٦؛ والمسائل المتعلقة بميزانية المفوضية، بما في ذلك استعراض القواعد المالية فيما يتعلق بجعل الميزانية البرنامجية ميزانية لفترة سنتين، ومعايير إدراج البرامج التكميلية وملخص ميزانية عام ٢٠٠٧؛ ودور المفوضية الموسع فيما يتعلق بحالات النزوح الداخلي.

٧٣- وعندئذ، أعلن الرئيس رفع الجلسة الثانية والثلاثين للجنة الدائمة.

مقرر بشأن الميزانية البرنامجية والتمويل في عام ٢٠٠٦

إن اللجنة الدائمة،

إذ تذكِّر بالمقرر الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والخمسين بشأن المسائل الإدارية والمالية والبرنامجية (A/AC.96/1021، الفقرة ٢٣) وكذلك بالمناقشات التي أجرتها في إطار بند الميزانيات البرنامجية والتمويل في الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الدائمة،

وإذ تؤكد أهمية تقاسم الأعباء والمسؤوليات على الصعيد الدولي في تخفيف العبء على البلدان المستضيفة، ولا سيما النامية منها،

١- *تلاحظ* أن الاحتياجات الإجمالية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إطار برنامجها السنوي لعام ٢٠٠٦، استناداً إلى الاحتياجات المعروفة حالياً، تبلغ ١١٤٥,٣ مليون دولار أمريكي، كما وافقت عليه اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والخمسين (والتي شملت ٣٢,٩ مليون دولار أمريكي من الميزانية العادية للأمم المتحدة و٨,٥ ملايين دولار أمريكي خاصة ببرنامج الموظفين الفنيين المبتدئين)؛

٢- *تلاحظ* أن ميزانيات البرامج التكميلية لعام ٢٠٠٦ تبلغ في الوقت الراهن ٢٩٤,٤ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك ٤٦,٦ مليون دولار أمريكي لبرامج يستفيد منها المشردون داخلياً؛

٣- *تقر* أن حالات الطوارئ والأنشطة غير المتوقعة خلال عام ٢٠٠٦ قد تفضي إلى ضرورة وضع برامج تكميلية إضافية أو توسيع نطاق القائم منها وأن الحاجة قد تدعو إلى موارد إضافية، عدا ما توفره الميزانيات القائمة، لتلبية احتياجات من ذلك القبيل؛

٤- *تقر* أن الدور الهام الذي تقوم به البلدان المستضيفة للاجئين، ولا سيما النامية منها، يمثل مساهمة كبيرة في أنشطة المفوضية؛ *وبالتالي تناشد* المجتمع الدولي دعم تلك البلدان من أجل تقليل العبء الذي تتحمله، في سياق تقاسم الأعباء والمسؤوليات؛

٥- *تلاحظ والقلق يلازمها* أن المفوض السامي اضطر إلى خفض عدد الأنشطة المقررة في إطار الميزانية البرنامجية السنوية توقعاً لحدوث عجز في التمويل؛

٦- *تدعو* المفوضية إلى تزويد الدول الأعضاء بالتفاصيل المتعلقة بتأثير التخفيضات المذكورة، استجابة لعجز التمويل المتوقع، على برامجها المتعلقة باللاجئين؛

٧- *تحث* الدول الأعضاء، في ضوء اتساع نطاق الاحتياجات التي يتعين على المفوضية تلبيتها، على الاستجابة بسخاء وبروح من التضامن، وفي الوقت المناسب، للنداء الذي وجَّهه المفوض السامي من أجل تقديم الموارد اللازمة لتغطية الميزانية البرنامجية السنوية الموافق عليها لعام ٢٠٠٦ بكاملها ولتلبية متطلبات ميزانيات البرامج التكميلية لعام ٢٠٠٦.

مقرر بشأن توصيات فريق العمـــل العالمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

إن اللجنة الدائمة،

إذ تذكّر بالمقرر العام الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية عام ٢٠٠٣ بشأن المسائل الإدارية والبرنامجية والمالية (A/AC.96/987، الفقـــرة ٢٤(ح)) الـــذي رحب بقرار المفوض السامي طلب المشاركة في رعاية برنامج الأمم المـــتحدة المشـــترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وقرر إبقاء المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب قيد الاستعراض على نحو منتظم كجزء من برنامج عمل اللجنة الدائمة،

وإذ تشـــير كذلك إلى الاستنتاج العام الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية عام ٢٠٠٥ بشأن الحماية الدولية (A/AC.96/1021، الفقـــرة ٢٠(ث)) وإلى المناقشـــات التي أجرتها اللجنة الدائمة في اجتماعها الثاني والثلاثين (EC/55/SC/CRP.8) في إطار بند سياسة البرامج/الحماية المتعلق بالخطة الاستراتيجية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧،

وإذ تعـــيد تأكـــيد أهمية الاعتراف بأن توفير الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز والـــرعاية والعـــلاج، في حدود ما هو ممكن وبصورة مشابهة للخدمات المقدمة للمجتمع المحلي المضيف، هو من المكونات الجوهرية لحماية اللاجئين والعائدين وغيرهم من الأشخاص موضع الاهتمام،

١- *تحيط علماً* بالوثيقة (EC/57/SC/CRP.9) المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز واللاجئين التي عرضت ما استجد من معلومات عن سياسات وأنشطة المفوضية في مجال فيروس نقص المناعة البشري والإيدز مـــنذ اعـــتماد خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وتعرض توصيات فريق العمل العالمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛

٢- *تؤيـــد* توصيات فريق العمل العالمي المتعلقة بتحسين التنسيق في مجال الإيدز فيما بين المؤسسات المتعددة الأطراف والجهات المانحة الدولية، كما *تؤيد* جميع المقررات ذات الصلة الصادرة عن مجلس تنسيق البرامج؛

٣- *تطلب إلى* المفوضية وضع خطط العمل الملائمة، بالتنسيق مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعـــني بفـــيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والجهات الراعية الأخرى، والمحافظة على الزخم الذي أوجده فريق العمل العالمي، في حدود الأطر الزمنية المحددة؛

٤- *تطلب إلى* المفوضية أن تقدم، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشـــري/الإيـــدز، والشركاء الإنمائيين الآخرين المعنيين، تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات فريق العمل العـــالمي، في جلسة خاصة خلال اجتماع مجلس تنسيق البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛

٥- *تلاحظ* التركيز على دعم الإجراءات القطرية وتعزيز عمليات الاستجابة الوطنية *وتشجع* المفوضية على تقديم الدعم التقني الفعال للحكومات الوطنية وعلى التركيز على المجالات التي حققت فيها ميزات نسبية؛

٦- *تشجع* المفوضية على مواصلة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والشركاء المعنيين الآخرين لوضع مبادرات دون إقليمية نحو مبادرة البحيرات الكبرى المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛

٧- *تلاحظ* أن ذلك سيتطلب تنسيق الجهود وتناغمها والتقاسم الواضح للمسؤوليات مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومع الجهات الراعية الأخرى، فضلاً عن التنسيق مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين الوطني والعالمي.

قائمة بالنقاط المشمولة بإجراءات المتابعة

١- اجتماعات إعلامية منتظمة بشأن الإصلاحات الإدارية؛

٢- معلومات واضحة ومحددة عن التمويل ومعايير وتأثير خفض الميزانية؛ وقيام المكتب بإجراء مشاورات مع المفوضية بشأن كيفية تحسين طريقة تخصيص موارد المفوضية؛

٣- تعليقات مواضيعية سنوية أكثر تفصيلاً بشأن متابعة توصيات مجلس مراجعي الحسابات لحسابات السنوات الماضية؛

٤- معلومات منتظمة عن الالتزامات الجديدة لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين تجاه المشردين داخلياً في إطار نهج قيادة المجموعات، بما في ذلك تقييم الدروس المستفادة في البلدان الرائدة؛

٥- معلومات من اللجنة الدائمة أثناء اجتماعاتها في حزيران/يونيه بشأن التدابير المتصورة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بمسائل قيادة المجموعات (نحو، الملاذ الأخير لتقديم الرعاية)، بما في ذلك كيفية إنجاز عمليات الانتشار في حالات الطوارئ؛

٦- مزيد من المعلومات من اللجنة الدائمة أثناء اجتماعاتها في حزيران/يونيه بشأن التحضير للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية الذي ستجريه الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وإعادة إطلاق الفريق العامل المعني بالهجرة التابع للمفوضية.

- - - - -